

تعامل مع الفساد بمقاربة مبنية على أساس حقوق الإنسان ينطلق من أن الفساد وهذا الاهتمام بدوره يؤدي إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان و يفتح آفاقا جديدة للعمل في مجال وفي الوقت الذي تعني فيه مكافحة الفساد عن طريق القانون الجنائي والقانون المدني اتخاذ تدابير قمعية وتصحيحية فإن النهوض وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى دور الدولة لضمان اتخاذ ما يلزم من تدابير للتصدي لانعكاسات ناتج عن الفساد وجب على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة. وهذا يعني تحمل الدولة لمسؤولياتها وكذلك امتناعها عن التورط في الفساد أيا كان شكله لتفادي انتهاك حقوق الإنسان. كما أنها مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن هذه الانتهاكات ومطالبة باتخاذ كافة التدابير إن الربط بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان وإبراز آثار ذلك على الفرد والمجتمع بصفة عامة قد يساهم في فهم هذه الآثار سيما في بعدها الإنساني وانعكاساتها الاجتماعية ويمكن أن يساهم في جعل الفساد قضية من قضايا الاهتمام العام وبذلك يصبح الأثر الاجتماعي للفساد مرئيا وهذا ما ينشر الوعي في المجتمع لما لهذا الوباء والبلاء من انعكاسات مما يولد تحالفات جديدة لمكافحته³⁰.